أمانة عمل العلم

عبد الفتاح الحلو

• دكتوراه في الأدب من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة عام ١٩٧٤م. زاول التدريس، وعمل بمعهد المخطوطات العربية، و بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، يعمل حالياً أستاذاً في قسم المكتبات بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية إلى جانب اشرافه على قسم المخطوطات في عمادة المكتبات بالجامعة نفسها، له مؤلفات وتحقيقات كثيرة.

أشغل نفسي بين فينة وأخرى بتصفح تراجم سلفنا الصالح، وأفرغ لهذه التراجم مددا متطاولة، أحقق نصوصها وأنشرها في الناس، لشقتي بأن اتباع نهجهم، والاقتداء بسننهم طريق سوى ونهج لاحب، يقود من يسير فيه إلى حياة فاضلة، وعلم نافع، ونحن اليوم أشد الأمم حاجة إلى اقتران العلم بالفضيلة لنعود بمجتمعاتنا إلى صورته الأولى هاديا ومعلما.

وكان من بين علمائنا الكبار الذين وقفت إزاء ترجمتهم متأملا متبصرا القاضى **بَكَّار بن قتيبة** قاضى مصر إبّان حكم **أحمد ابن طولون** لها في القرن الثالث الهجرى، فقد ولى قضاء مصر من قبل **المتوكل** الخليفة العباسي سنة ست وأربعين ومائتين، ودخلها يوم الجمعة لثمان خلون من جمادي الآخرة لهذه السنة، وظل بها حتى توفي يوم الخميس لست بقين من ذي الحجة سنة سبعين ومائتين.

وتميز الرجل بالتقوى والورع، والدقة في أحكامه، والأمانة في كل ما يورد و يصدر، و يشهد لهذا موقفان:

الأول موقف سياسى، ذلك أن **المعتمد** الخليفة العباسي كان قد أبرم ولاية العهد لأخيه الموفق، ثم خاف منه وأراد أن يخلعه من ولاية العهد، فكاتب في هذا الأمر **أحمد ابن طولون**، صاحب مصر، واتفقا على خلع الموفق من ولاية العهد، ودبر **ابن طولون** الأمر، فجمع القضاة والأعيان، وهم أهل الحل والعقد في البلاد، وطلب خلع الموفق فاستجابوا لطلبه، ولم يستطيعوا أن يخالفوا أمره، إلا القاضى **بكار بن قتيبة**، فإنه وقف موقفا معارضا، استند فيه على الشرعية في هذا الأمر، حيث قال **لأحمد بن طولون:** أوردْتَ علىَّ كتاب **المعتمد** بولايته العهد، فأوردْ علىَّ كتابا آخر بخلعه. وتفرد **بكار** بهذا الموقف على سائر القضاة والأعيان، فكان جزاؤه من **أحمد بن طولون** الإهانة والسجن، حيث قال له: غرَّك قولُ الناس فيك، مافي الدنيا مثلُ **بكار**. أنت شيخ قد خَرِفْت، وأنا أحبسك حتى يرِد كتابُه [أى كتاب المعتمد الخليفة] بإطلاقك.

قال **القرشي: فقيده وحبسه**، وأخذ منه جميع عطاياه من سنين، وكانت ثمانية عشر كيسا، كل سنة ألف دينار في كيس، **فحمله إليه كما هو بختمه**(١).

أما **الموقف** الثاني، **فهو موقف** علمي، يشهد بتحريه وأمانته، ويدل على ورعه وتقواه، ذلك أن **بكار بن قتيبة** كان حنفي المذهب، وحين نزل مصر كان مذهب **الإمام أبي عبد الله محمد ابن إدريس الشافعي** قد استقر فيها، وانتشر أمره على يد تلامذة الشافعي من أمثال الإمام **أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني**، الذي لازم إمامه، وتفقه على يديه، وتصدر بعده حلقات الدرس، وألف في فقه الشافعية كتابه الذى عرف باسم «مختصر المزنى»، وحكى فيه قول **الشافعي**، حيث قال في مقدمته: «اختصرت هذا من علم **الشافعي** ومن معنى قوله، لأقرّبه على من أراده، مع إعلامِيه نهْيَهُ عن تقليده وتقليد غيره»(٢).

وطبعى أن يقوم الخلاف في المسائل الفقهية بين **أبي حنيفة والشافعي**، وأن يدور جدل في هذه المسائل تصل أطرافه إلى قاضى مصر الحنفي **بكار بن قتيبة**، وأن يجد **بكار** في نفسه الرغبة للرد على ما خالف فيه **الشافعيُّ أبا حنيفة**. ولكنه لم يبادر إلى هذا اعتمادا على ما يتناقله الفقهاء من أقوال **الشافعي**، وإنما أراد أن يستوثق من أن هذه الأقوال موثقة النسبة إلى **الشافعي**، فرجع إلى مختصر المزنى، وصاحبُه حى يرزق، عدل مقبول الشهادة، شهد عند القاضى **بكار** فحكم بشهادته وأمضاه(٣). ولكنه حين رجع إلى مختصر المزنى لم يرجع إلى نسخة من النسخ المتداولة للكتاب، وإنما سلك نهجا فريدا في توثيق النسخة، حيث أمر اثنين من طلاب العلم، ممن يشهد مجلسه، وهما محل ثقته، أن يذهبا إلى **أبي إبراهيم المزنى**، وأن ينخرطا في سلك طلابه، وأن يسمعا عليه كتابه «المختصر»، وقد امتثل الرجلان أمر القاضى، وجلسا إلى **المزنى**، وسمعا عليه كتابه، حتى إذا أتم الكتاب نفّذا توجيهات **شيخها بكار**، فسألا المزنى عند تمام سماع الكتاب: «أنتَ سمعت **الشافعي** يقول ذلك؟ قال **المزنى**: نعم. فشهد عليه الرجلان بهذا، ثم ذهبا إلى القاضى **بكار**، وشهدا عنده على **المزنى** أنه سمع **الشافعي** يقول ذلك. فقال **بكار**: الآن استقام لنا أن نقول: قال **الشافعي**. ثم أخذ في تأليف كتابه الذى نقض فيه على **الشافعي** ردّه على **أبي حنيفة**(٤).

وهكذا لم يستبيح القاضي **بكار** لنفسه أن يحكى قولا **للشافعي** إلا بعد هذا الجهد الكبير في توثيق مصدره لهذه الأقوال، وهو مختصر المزنى.

طويت ترجمة القاضى **بكار بن قتيبة**، وعادت بى الذاكرة سنوات إلى الوراء، فتذكرت أمرا شغلنى حينا من الزمان، حين كنت أدرس **أبا منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبى** (المتوفى ٤٢٩هـ) وآثاره التى خلفها، وكان من بين هذه الآثار كتابه المشهور «فقه اللغة وسر العربية» وهو أحد معاجم المعانى المبكرة في تراثنا العربى، وقد ذكر أبو منصور في مقدمة هذا الكتاب أنه صنعه استجابة لرغبة الأمير **أبى الفضل عبيد الله بن أحمد الميكالى**، فقد كانت تجرى في مجلسه مع **أبى الفضل** نكت من أقاويل أئمة الأدب، في أسرار اللغة وجوامعها، وخصائصها ولطائفها، مما لم يتنبهوا لجمع شمله، ولم يتوصلوا إلى عقد نظمه، وقد أشار عليه **أبو الفضل** بالتفرغ لجمع مثل هذه الأشياء، فكان يتهرب ويماطل، ثم لما كرر الحديث، أشار عليه ببعض حاشيته من أهل الأدب، ولكن **أبا الفضل** أصر على أن يقوم **أبو منصور** بهذا العمل، وأمده بالمصادر والمراجع، وانقطع **الثعالبى** في ضَيْعةٍ له، حتى أخرج هذا الكتاب، وأهداه إلى **الميكالى**.

طبع الكتاب في باريس، سنة ١٨٦١م، وطبع في مصر، بدرب الحجر، سنة ١٢٨٤هـ. ولكن الذي رجع بي القهقرى هذه السنين الطبعة الثالثة للكتاب في بيروت سنة ١٨٨٥هـ فهي عمل يناقض صنيع القاضى **بكار** الذى تقدم ذكره، حيث أجاز ناشر الكتاب لنفسه أن يتصرف في نصه، وأن يحذف منه، وأن يغير فيه، ومن هنا لم يصرح باسمه، وإنما جاء في أوله أنه وقف على تصحيحه وضبطه أحد الآباء اليسوعيين، مدرسى البيان في كلية القديس يوسف في بيروت، وذكر أنه لم يغير فيه شيئا سوى أنه طرح منه ما لا يليق أن يكون في يد طلبة العلم، لاسيما الأحداث منهم(٥).

وأراد ناشر الكتاب أن يغطى على سوء عمله هذا، فألحق بالكتاب ثبتا رتب فيه ما جاء في الكتاب من ألفاظ ترتيبا معجميا، وهذا أمر يغري باقتناء هذه النشرة، ويجعل القارىء يغفل عما أباحه ناشرها لنفسه من التصرف في النص، وحذف ما لا يرى جدوى فيه، أو ربما احتواه فرفع منه ما كرهه، دون إشارة إلى مواطن هذا العمل، وهذه جناية خطيرة، أشار إليها من أشرف على طبعته بالمطبعة الأدبية بمصر، سنة ١٣١٨هـ، حيث قال في الصفحة الأولى منه: «تنبيه: إننا طبعنا هذا الكتاب على النسخ

الصحيحة الخالية من التغيير والتبديل، لا كما طبعته الجمعية اليسوعية فحذفت من أصوله كل ما يتعلق بالمسلم والإسلام، مع جمل كثيرة».

وقد دفعني هذا إلى المقابلة بين الطبعتين، فاتضح لي أن النشرة اليسوعية حذفت كل مايتعلق **بالميكالي** من المقدمة وهو قدر كبير يصل إلى عشر صفحات.

وأقدم هنا نماذج في الأبواب التسعة الأولى، فمن يقابل بين صفحة ٣ في اليسوعية و ١٥ من الأدبية يجد أن جملة «والصار ما وارى من الشجر خاصة»، سقطت من اليسوعية. و بين صفحة ٧ في اليسوعية، وصفحة ١٨ من الأدبية، يجد أنه قد سقط من اليسوعية: «وأنشد أبو بكر بن دريد:

□ ولا أخاف اللجم العواطسا □

واللجم أيضا دو يبية».

و بين صفحة ٩ من اليسوعية، وصفحة ١٩ من الأدبية، فسيجد أن جملة «وكل ذكر قذى وكل أنثى تقذى» حذفت من اليسوعية.

و بين صفحة ١٠ من اليسوعية و ٢٠ من الأدبية فسيجد أن جملة «جذر كل شيء أصله ومثله الجذم،» وجملة «نقاية كل شيء ضد نفايته» سقطتا من اليسوعية.

و بين صفحة ١٢ من اليسوعية، وصفحة ٢١ من الأدبية فسيجد أن جملة «العجيز من الخيل كالسريس من الإبل والعنين من الرجال» حذفت من اليسوعية، كذلك حذف من اليسوعية ١٢ ، ١٣ «الحاقن للبول كالحاقب للغائط. الحصر من الغائط كالأسر من البول» وحذف منها أيضا: «الضيق من الدابة كالقسو من الإنسان، الناتج للإبل بمنزلة القابلة للنساء إذا ولدن»، وكل ذلك في الأدبية ٢٢.

وفي صفحة ٣٣ من اليسوعية حذفت هذه الجمل «الشبق شدة الغلمة. الدحم شدة النكاح، وفي الحديث أنه سئل عن نكاح أهل الجنة فقال دحما دحما»، وكل ذلك موجود في صفحة ٣٦ من الأدبية.

وفي صفحة ٣٧ من اليسوعية حذفت هذه الجملة من اليسوعية «رجل مئر: كثير النكاح عن أبي عبيد»، وذلك موجود في صفحة ٣٩ من الأدبية.

ومن أمثلة ما جاء في تحريف حديث الرسول صلى الله عليه وسلم أو نسبة القول إليه ما جاء في صفحة ٢٧ من الأدبية، ففيها: «وفي الحديث: أنا فرطكم على الحوض»، وفي اليسوعية: «وفي الخبر: أنا فرطكم على الحوض».

وكذلك في صفحة ٢٩ من الأدبية: «وفي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم أهدى إليه ضغابيس فقبلها وأكلها صلى الله عليه وسلم»، وفي اليسوعية: وفي الخبر أنه أهدى إليه ثم حذف «صلى الله عليه وسلم».

وفي صفحة ٣١ من الأدبية «وفي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم ذكر الدجال فقال: إنه أقرفيلم»، وفي صفحة ٢٥ من اليسوعية «وفي الحديث: إن الدجال أقرفيلم».

ومن أمثلة ما جاء في تحريف ما ورد في الكتاب عن القرآن، ما جاء في صفحة ٢٧ من الأدبية: «وهي من قول الله عز وجل: أئنا لمردودون في الحافرة»، فقد جاء في الصفحة ١٩ من اليسوعية: «ومنها قوله: أئنا لمردودون في الحافرة».

وما جاء في صفحة ٤٠ من الأدبية «من قوله تعالى: لا يجدون إلا جهدهم»، وفي صفحة ٣٨ من السيسوعية «وفي القرآن: والذين لا يجدون إلا جهدهم»، كأنه يستنكف أن يمر أمام عينيه أن ذلك قول الله تعالى، ولا يليق بمن يعرض لنص من النصوص أن يصل به التعصب إلى هذا التغيير والتبديل، نعوذ بالله من تبديل الحقائق، والافتراء على الناس.

ولو ذهبت أستقصي أمثال هذه المواضع لضاق النطاق عن سردها واستقصائها.

وهكذا خان هذا الرجل أمانة العلم، واستباح لنفسه الحذف والتبديل والتغيير في أثر لغوي عظيم، قصد إلى ذلك قصدا، ولم يقع منه غفلة أو جهلا.

وشبيه بهذا ما وقع لكتاب آخر سمي باسم «مكارم الأخلاق» نشره الأب **لويس شيخو** في صفحات ٢٨ - ٣١ من المجلد الثالث، من مجلة المشرق، في سنتها الثالثة سنة ١٩٠٠م، وطبعه بالمطبعة الكاثوليكية في بيروت.

وقال في صدر نشرته هذه: «إن بين كتب مكتبتنا الشرقية مجموعا نفيسا، يرتقي عهده إلى القرن الثامن للهجرة، والرابع عشر للمسيح، وهو يشتمل على ثمان عشرة رسالة منها فلسفية **لابن سينا والفارابي وابن الإيلاقي**، ومنها مذهبية **لابن العربي** أو أدبية للإمام **علي وللثعالبي**، فاخترنا من هذا المجموع رسالة قصيرة، لم تنشر بعد بالطبع، وهي **لأبي منصور عبد الملك بن إسماعيل** [كذا] **الثعالبي النيسابوري**، صاحب فقه اللغة المشهور المتوفى سنة ٤٢٩هـ (١٠٣٧م).

والرسالة المذكورة تدعى «مكارم الأخلاق» لم نجد لها ذكرا في كتاب كشف الظنون لحاجي خليفة، ولا في أحد فهارس المكاتب الأوربية، فزادنا ذلك رغبة في نشرها، لئلا تأخذها يد الضياع، وهي عبارة عن ثمانية أبواب قصيرة، أودعها صاحبها حكما بليغة مسجعة في حسن سياسة النفس، فنزفها إلى قرائنا، في بدء هذه السنة، كريمة يجتلون معانيها و يستمرئون مجانيها».

والحقيقة أن **الثعالبي** لم يؤلف كتابا بهذا الاسم، ولم يذكره له أحد ممن ترجمه أو ساق ثبت كتبه، وإنما تلك مختارات من كتابه الفرائد والقلائد، اجتوى صاحبها ما جاء في مقدمة الكتاب من حمد لله وثناء على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، فساق أولها هكذا: «أما بعد فان أحق كلام نطق به لسان....» ثم حذف ما يمكن أن يفضح صنيعه في الكتاب، ويمكنه من اختراع اسم له، هو «مكارم الأخلاق»، وذلك قول **الثعالبي**: «وجعلناه ألف فصل» إذ كيف يذكر هذا، وهو لم يثبت من هذه الفصول إلا خمسة وتسعين فصلا، تسعة عشر منها في الباب الأول، وخمسة عشر في الثاني، وأحد عشر في الثالث، وسبعة في الرابع، وأحد عشر في الخامس، واثنى عشر في السادس، وسبعة في السابع، وثمانية في الثامن.

ولست أدرى إن كان هذا من فعل الأب **لويس شيخو**، وقد تقدم ما يقوى هذا الظن من صنيع زميله في فقه اللغة، أو من فعل من نسخ الكتاب، وأودعه المكتبة، وسواء أكان هذا أم ذلك، فهو عمل يجانب أمانة العلم.

هذا مثالان لمجانبة الأمانة في تحقيق النصوص ونشرها، ولو شغل متتبع نفسه بهذا الأمر لاكتشف هنات وهنات، والأمل معقود بدارسينا وعلمائنا ممن يتصدون لتحقيق التراث، أن يتقيدوا بما كان يتقيد به سلفنا الصالح، من الأمانة في تحمل العلم، والصبر على توثيق نصوصه، و بذل الجهد في ذلك، ابتغاء للحق، وطلبا لرضوان الله سبحانه.

الحواشي

(١) الجواهر المضية ١/٤٦١. تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو. دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٣٩٨هـ.
(٢) مختصر المزنى بحاشية الأم ١/٢. بولاق ١٣٢١هـ.
(٣) الجواهر المضية ١/٤٦٠.
(٤) الجواهر المضية ١/٤٥٩.
(٥) فقه اللغة صفحة ٤. بيروت ١٨٨٥م.

يصدر قريباً عن دار الرفاعي للنشر بالرياض

أبو العلاء اللاهوري

من تأليف الدكتور
ظهور أحمد أظهر